Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No. 1 January 2026, pp.622-632

https://doi.org/10.31185/lark.4920

The Role of Foreign Oil Companies in Shaping Iraq's Petroleum Policy 1927–1972

Dr. Ayad Jasim Mohammed
Ministry Of Education, First Karkh Education Directorate
Ayadj9033@Gmail.Com

Received Sep 3, 2025 Revised Sep 29, 2025 Accepted Oct, 29 2025 Online Jan.1, 2026

ABSTRACT

This analytical study examines the dialectical relationship between oil and sovereignty in Iraq during 1927-1972, revealing how oil wealth transformed from an economic resource into a decisive factor in shaping Iraqi politics. The study traces the evolution of the relationship between the Iraqi state and foreign companies, from complete corporate dominance through unfair concession agreements, to national resistance and partial reforms, and finally to complete liberation through nationalization. The study highlights the mechanisms used by foreign companies, especially the Turkish Petroleum Corporation (IPC), to maintain their control over the oil sector, including political and economic pressures, controlling production rates, and influencing sovereign decisions. It also sheds light on the development of Iraqi national awareness and the accumulation of expertise that enabled the country to seize sovereignty over its natural resources. The study reveals the radical shift in the balance of power after nationalization, as Iraq moved from a subordinate position to an active player in the international oil market, despite the technical and economic challenges it faced. By analyzing historical information and oil agreements, this study provides a comprehensive view of the complex interaction between economic and political factors in shaping the path. The modern Iraqi state reveals how oil became a tool for the struggle for power and influence, both internally and externally. This historical experience remains profoundly significant for understanding the challenges of development in rentier economies and the complex relationship between political independence and economic dependence in the developing world.

Keywords: Oil and sovereignty, foreign companies, contemporary Iraq, oil nationalization, international economic relations

دور الشركات الأجنبية في رسم سياسة العراق النفطية(1927-1972)

م.د اياد جاسم محمد
وزارة التربية ، مديرية تربية الكرخ الاولى
ayadj9033@gmail.com

الملخص

تعالج هذه الدراسة التحليلية العلاقة الجدلية بين النفط والسيادة في العراق خلال الفترة 1927-1972، إذ تكشف كيفية تحول الثروة النفطية من مورد اقتصادي إلى عامل حاسم في تشكيل السياسة العراقية، ويتتبع البحث مسار تطور العلاقة بين الدولة العراقية والشركات الأجنبية، بدءاً من مرحلة الهيمنة الكاملة للشركات عبر اتفاقيات الامتياز المجحفة، مروراً بمراحل المقاومة الوطنية والإصلاحات الجزئية، وصولاً إلى لحظة التحرر الكامل عبر التأميم، فيبرز البحث الآليات التي استخدمتها الشركات الأجنبية، وخاصة الشركة التركية للبترول (IPC)، للحفاظ على سيطرتها على القطاع النفطي، بما في ذلك الضغوط السياسية والاقتصادية، والتحكم في معدلات الإنتاج، والتأثير في القرارات السيادية، كما يسلط الضوء على تطور الوعي الوطني العراقي وتراكم الخبرات التي مكنت البلاد من انتزاع سيادتها على مواردها الطبيعية، وتكشف الدراسة عن التحول الجذري في موازين القوى بعد التأميم، إذ انتقل العراق من موقع التابع إلى لاعب فاعل في السوق النفطية الدولية، رغم التحديات الفنية والاقتصادية التي واجهها، ومن خلال تحليل المعلومات التاريخية والاتفاقيات النفطية، تقدم هذه الدراسة رؤية شاملة للتفاعل المعقد بين العامل الاقتصادي والعامل السياسي في تشكيل مسار الدولة العراقية الحديثة، وتكشف كيف أصبح النفط أداة للصراع على السلطة والنفوذ داخلياً وخارجياً، فتبقى هذه التجربة التاريخية ذات دلالات عميقة لفهم إشكاليات التنمية في الاقتصادات الريعية والعلاقة المعقدة بين الاستقلال السياسي والتبعية الاقتصادية في العالم النامي.

الكلمات المفتاحية: النفط والسيادة، الشركات الأجنبية، العراق المعاصر، التأميم النفطي، العلاقات الاقتصادية الدولية.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

1. المقدمة:

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال القرن العشرين، برز النفط كعامل حاسم في تشكيل سياساته الداخلية والخارجية، إذ مثّلت الشركات الأجنبية، وخاصة تلك العاملة في قطاع النفط، لاعباً رئيسياً في رسم ملامح السياسة العراقية بين عامي 1927 و1972، لقد شكلت هذه المدة مرحلة حاسمة في تاريخ العراق الحديث، إذ شهدت تفاعلاً معقداً بين المصالح الاقتصادية الدولية والطموحات الوطنية، مما أثر بشكل عميق في مسار السيادة العراقية وقدرتها على اتخاذ القرارات المستقلة، وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث ليكشف عن الدور الذي شغلته الشركات الأجنبية، لا كمستثمرين اقتصاديين فحسب، وإنما كفاعلين سياسيين مؤثرين ساهموا في صياغة السياسات العراقية عبر آليات متعددة، منها الضغوط المباشرة، والتأثير في النخب الحاكمة، والتحكم في الموارد الاستراتيجية، كما يتناول البحث التطور التدريجي لموقف الدولة العراقية من هذه الشركات، بدءاً من مرحلة الامتيازات النفطية الأولى، مروراً بمراحل إعادة التفاوض، ووصولاً إلى التأميم الجزئي والكلي، في محاولة لفهم كيفية تحول العلاقة بين الطرفين من حالة الهيمنة الأجنبية إلى السعي العراقي نحو الاستقلال الاقتصادي، ومن خلال تحليل الاتفاقيات النفطية والمواقف السياسية، يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التداخل بين العامل الاقتصادي والعامل السياسي، وكيفية تأثير هذا التداخل في تشكيل مسار العراق المعاصر، مع التركيز على لحظات التحول الرئيسية التي مثلت نقاطاً فاصلة في العلاقة بين الدولة العراقية والشركات الأجنبية، إن دراسة هذه المدة لا تكشف فقط عن تفاعلات القوة والتبعية في العلاقات الدولية، وإنما توفر أيضاً إطاراً لفهم التحديات التي واجهتها الدولة الوطنية في ظل وجود مصالح أجنبية كبرى، وهو أمر لا يزال يحمل دلالات مهمة لفهم واقع العراق الراهن وتحدياته المستقبلية.

2. أهمية البحث:

يُعد هذا البحث ذا أهمية بالغة نظراً لارتباطه بمرحلة حاسمة من تاريخ العراق الحديث، إذ مثّل النفط محوراً أساسياً في تشكيل السياسة الداخلية والخارجية للدولة، كما تكمن أهميته في كشفه عن طبيعة العلاقة بين الشركات الأجنبية والحكومات العراقية المتعاقبة، وتأثير هذه العلاقة في تقرير المصير والسيادة الوطنية، فضلاً عن ذلك، يسهم البحث في إغناء المكتبة التاريخية والاقتصادية العربية بدراسة تحليلية معمقة لدور العامل الاقتصادي في صنع القرار السياسي، مما يجعله مرجعاً مفيداً لفهم التحديات التي واجهتها الدولة العراقية في سعيها نحو الاستقلال الفعلي.

3. هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الذي شغلته الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في تشكيل السياسة العراقية بين عامي 1927 و1972، مع التركيز على مدى تأثير هذه الشركات في القرارات السيادية للدولة، كما يسعى إلى رصد التطورات التاريخية التي مرت بها العلاقة بين العراق وهذه الشركات، بدءاً من مرحلة الهيمنة الأجنبية ووصولاً إلى مرحلة التأميم، بهدف فهم التحولات التي شهدها موقف العراق من النفط كأداة للسيادة الوطنية.

4. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن الكيفية التي أثرت بها الشركات الأجنبية، عبر سيطرتها على قطاع النفط، في سياسة العراق الداخلية والخارجية خلال المدة (1927-1972)، وما مدى نجاح الدولة العراقية في استعادة سيطرتها على هذا المورد الاستراتيجي؟ إذ شهدت هذه الفترة تفاعلاً معقداً بين المصالح الاقتصادية الأجنبية والطموحات الوطنية، مما أفرز تناقضات بين السعي نحو الاستقلال الاقتصادي وضغوط الهيمنة الخارجية.

5. السؤال الرئيسي:

كيف أثرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في رسم سياسة العراق المعاصر بين عامي 1927 و1972؟

6. الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الآليات التي اتبعتها الشركات الأجنبية للتأثير في القرار السياسي العراقي خلال المدة (1927-1972)؟
2. كيف تعاملت الحكومات العراقية المتعاقبة مع هيمنة الشركات الأجنبية على قطاع النفط؟
3. ما هي العوامل التي أدت إلى تحول سياسة العراق من القبول بالامتيازات الأجنبية إلى المطالبة بالتأميم؟
4. إلى أي حد نجحت العراق في تحقيق الاستقلال النفطي بحلول عام 1972م؟

7. منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يقوم على تتبع التطورات الزمنية وتحليلها في إطار سياقها السياسي والاقتصادي، كما يستند إلى تحليل الاتفاقيات النفطية، ومواقف الأطراف المعنية، بالإضافة إلى ذلك، يستفيد البحث من المنهج النقدي في تقييم مواقف الحكومات العراقية والشركات الأجنبية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في صنع القرار، وستكون المقارنة بين المراحل المختلفة للعلاقة بين العراق والشركات النفطية أداةً مهمة لفهم التحولات الجوهرية في سياسة النفط العراقية.

8. المبحث الأول: النشأة والتأسيس – الشركات الأجنبية وفرض الهيمنة النفطية (1927-1945م)

تشكلت ملامح المرحلة التأسيسية للعلاقة بين العراق والشركات النفطية الأجنبية في ظل ظروف سياسية واقتصادية بالغة التعقيد، إذ وجدت الدولة العراقية الفتية نفسها أمام تحدي الموازنة بين الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على السيادة الوطنية، فبعد اكتشاف النفط في كركوك عام 1927 من قبل الشركة التركية للبترول حصلت هذه الشركة على امتياز لاستثمار نفط العراق مدّته 75 عاماً ينتهي عام 2000م (ديب، 2013، ص48)، والتي كانت في الواقع تحالفاً دولياً تهيمن عليه المصالح البريطانية ، فبدأت حقبة جديدة من التدخل الأجنبي في الشؤون العراقية، كانت الاتفاقية الموقعة عام 1925م (المخ، 2024م، ص403)، والتي دخلت حيز التنفيذ مع بدء الإنتاج، تمثل نموذجاً صارخاً لاتفاقيات الامتياز الاستعمارية، إذ منحت الشركة حقوقاً حصرية لمدة 75 عاماً على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية مع إعفاءات ضريبية كبيرة، بينما اقتصرت عوائد العراق على مجرد إتاوة زهيدة عن كل طن من النفط المنتج (الدليمي، 2019م، ص15)، ولم تكن هذه الشروط مجحفة فحسب، وإنما وضعت دون أي مشاركة حقيقية للخبراء العراقيين في المفاوضات، إذ تمت صياغتها في لندن تحت إشراف الحكومة البريطانية التي كانت تملك الانتداب على العراق آنذاك، وقد تجلى تأثير هذه الشركات في الحياة السياسية العراقية من خلال عدة وقائع بارزة، منها على سبيل المثال الضغوط الشديدة التي مارستها الشركة على الحكومة العراقية لمنعها من منح امتيازات منافسة لشركات أخرى، كما حدث عندما حاولت الحكومة منح امتياز لشركة منطقة خانقين أمريكية في عام 1932، حيث تدخلت الحكومة البريطانية مباشرة لوقف الصفقة (خيتاوي،2010م، ص218)، كما لعبت الشركة دوراً محورياً في تحديد السياسة النفطية للعراق من خلال سيطرتها الكاملة على عمليات الاستكشاف والإنتاج والتسويق، حيث رفضت بشكل متكرر طلبات الحكومة العراقية لزيادة الإنتاج أو تحسين الشروط المالية، مدعية أن الأسواق العالمية لا تستطيع استيعاب كميات أكبر من النفط العراقي، وفي الواقع، كان هذا الرفض جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى إبقاء الإنتاج العراقي عند مستويات منخفضة لحماية مصالح الشركة في مناطق أخرى، ومن الأمثلة الصارخة على هيمنة الشركات الأجنبية ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات (فريدريك، 2001م، ص38)، إذ أصرت الشركة على خفض الإنتاج من 4 ملايين طن سنوياً إلى 3 ملايين طن فقط في عام 1931، مما تسبب في خسارة كبيرة للإيرادات الحكومية في وقت كان العراق بأمس الحاجة إلى الموارد لبناء مؤسساته الحديثة، ولم تتردد الشركة في استخدام نفوذها السياسي للتأثير على التعيينات الحكومية في المناصب المتعلقة بالنفط، إذ كانت تفضل التعامل مع المسؤولين الموالين لمصالحها، ولم تقتصر هيمنة الشركة على الجانب الاقتصادي، وإنما امتدت إلى الجانب الاجتماعي، إذ أنشأت مدناً مغلقة لعمالها الأجانب مثل تلك في كركوك وعين زالة (السماك، 1981م، ص344)، تتمتع بمرافق وخدمات متطورة بينما عاش العمال العراقيون في ظروف بالغة السوء، ومع ذلك، فإن هذه الفترة شهدت أيضاً بذور المقاومة الأولى

لهيمنة الشركات الأجنبية، وإن كانت محدودة التأثير، ففي عام 1934، قدمت مجموعة من النواب العراقيين اقتراحاً إلى البرلمان يطالب بإعادة النظر في شروط الامتياز، لكن اللوبي المؤيد لبريطانيا في الأوساط السياسية نجح في إفشال المبادرة، وفي عام 1938، شكلت الحكومة العراقية أول لجنة وطنية لدراسة سياسة النفط (عبود، 2023م، ص7-15)، كما بدأت تظهر بعض الكتابات الصحفية والنقاشات البرلمانية التي تنتقد الهيمنة الأجنبية على الثروة النفطية، وإن كانت تخضع لرقابة مشددة، كما أن الشركة نفسها اضطرت في نهاية الثلاثينيات إلى تقديم بعض التنازلات الطفيفة، كبناء بعض المدارس والمستوصفات في المناطق المنتجة للنفط، وذلك في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي المتزايد، كما أن الشركة كانت تنسق بشكل وثيق مع الحكومة البريطانية في لندن، إذ كانت تقوم بإرسال تقارير سرية منتظمة عن الوضع في العراق، وتستشير المسؤولين البريطانيين في كل خطوة تخطوها، إضافة للتدخل في السياسة العراقية الداخلية بشكل مباشر (عمر إياد عبد الحميد، ص1472-1489)، وبالتالي فكل هذه العوامل جعلت من الشركة دولة داخل الدولة، تمتلك من النفوذ والقوة ما يجعلها شريكاً غير متكافئ مع الحكومة العراقية، بل وسيداً فعلياً يتحكم في أهم موارد البلاد الاستراتيجية.

9. المبحث الثاني: التحدي والمواجهة – صعود الحركة الوطنية ومطالب إصلاح الامتيازات (1946-1958)

شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقة بين العراق والشركات النفطية الأجنبية، إذ برزت قوى اجتماعية وسياسية جديدة في الهيمنة الأجنبية المطلقة على الثروة النفطية، وقد تجلت نقطة التحول الأولى في إضراب عمال النفط عام 1946 الذي شمل مواقع الشركة الرئيسية في كركوك وخورمة وبغداد (خليل،1984م، ص68)، حيث توقف عن العمل أكثر من عشرين ألف عامل احتجاجاً على الظروف المعيشية المزرية والفوارق الصارخة بينهم وبين العمال الأجانب (العنبكي، 2007م، ص179)، لم يكن هذا الإضراب مجرد احتجاج عمالي تقليدي، وإنما مثّل أول تعبير جماهيري منظم عن رفض النظام النفطي القائم، حيث اتخذ طابعاً سياسياً واضحاً عبر عن نفسه في شعارات تطالب بتأميم النفط وإعادة تقييم الاتفاقيات المجحفة. وقد قابلت إدارة الشركة هذا التحرك بقمع شديد، حيث استعانت بالسلطات المحلية لقمع الإضراب بالقوة، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا (كبة، 1965م، ص208-211)، لكن هذه الأحداث تركت أثراً عميقاً في الوعي الوطني العراقي، إذ كشفت لأول مرة عن إمكانية المواجهة الجماهيرية المنظمة ضد احتكار الشركات الأجنبية، وفي الجانب الرسمي، بدأت الحكومة العراقية تظهر بعض الجرأة في مطالبتها بمراجعة شروط الامتياز، وإن كان ذلك في إطار التفاوض وليس المواجهة، ففي عام 1950، فتشكلت لجنة حكومية عراقية مستقلة لدراسة سياسة النفط، قدمت تقريراً سرياً كشف عن حجم الخسائر التي يتكبدها العراق بسبب الاتفاقيات القائمة، وقد أدى هذا التقرير إلى بدء مفاوضات جدية مع الشركة أسفرت عن توقيع اتفاقية المناصفة عام 1952، التي نصت على تقسيم الأرباح الصافية من النفط مناصفة بين الحكومة والشركة (زكي، 2020م، ص234)، ورغم أن هذه الاتفاقية مثلت تقدماً نسبياً بالمقارنة مع الوضع السابق، إلا أنها احتفظت بجميع الثغرات القانونية التي ضمنت استمرار هيمنة الشركة على القطاع النفطي، إذ ظلت كافة القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتوسع بيد الشركة وحدها، ومن التحليلات المهمة لهذه الاتفاقية أنها جاءت نتيجة لضغوط متزامنة من عدة عوامل: تصاعد المد القومي في المنطقة بعد قيام دولة إسرائيل، وبداية ظهور بوادر الحرب الباردة، وخوف الشركات من تجربة تأميم النفط الإيراني عام 1951م (الحمداني،2006، ص163).

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً تطوراً نوعياً في الخطاب السياسي العراقي حول قضية النفط، إذ انتقلت من دائرة النخبة المحدودة إلى الشارع العام، ففي البرلمان العراقي، بدأ عدد متزايد من النواب، خاصة من التيار الوطني والقومي، يطرحون أسئلة حادة حول سياسة النفط، كما ظهرت مقالات جريئة في الصحف تفضح شروط الامتياز المجحفة، إذ أن الشركة كانت تتحايل على دفع الضرائب المستحقة عبر تحويلات أسعار متلاعب بها بين فروعها الدولية (خليل، 1980م، ص347).

ومن التحليلات الأساسية لهذه المرحلة أنها كشفت عن التناقض الجوهري بين مصالح الشركات الأجنبية ومتطلبات التنمية الوطنية، فبينما كان العراق بأمس الحاجة إلى زيادة إنتاجه النفطي لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، ظلت الشركة تحجم الإنتاج عند حدود

30 مليون طن سنوياً رغم قدرة الحقول على إنتاج أكثر من ذلك بكثير، وذلك حفاظاً على استقرار الأسعار العالمية التي كانت تخدم مصالحها في أماكن أخرى، وقد خلقت هذه السياسة أزمة اقتصادية متكررة في العراق، إذ كانت الميزانية الحكومية تعتمد بشكل متزايد على عائدات النفط التي ظلت دون المستوى المأمول، وقد بلغت الأزمة ذروتها في السنوات الأخيرة من العهد الملكي، إذ أصبحت قضية النفط محور الصراع السياسي بين القوى الوطنية من جهة وحكومة نوري السعيد (فرحات، ، 2018، ص237)، الموالية للغرب من جهة أخرى، ففي عام 1957، رفضت الحكومة العراقية عرضاً من الشركة لتوسيع الإنتاج، معلنة أن أي تطوير مستقبلي يجب أن يرتبط بمراجعة شاملة لاتفاقية الامتياز. وفي الوقت نفسه، بدأت تظهر أصوات داخل المؤسسة العسكرية تطالب بموقف أكثر تشدداً تجاه الشركات الأجنبية، كل هذه التطورات كانت تشير إلى أن النظام النفطي القائم على اتفاقية 1925 قد أصبح في مرحلة الاحتضار، وأن العراق كان على أعتاب مرحلة جديدة من الصراع حول السيادة على ثروته النفطية، وهو ما تحقق فعلياً مع اندلاع ثورة 14 تموز 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت عن سياسة نفطية جديدة تقوم على مبدأ الاستقلال الاقتصادي.(سيجف، 2016م، ص257)

10. المبحث الثالث: الثورة والتأميم – من المواجهة إلى استعادة السيادة (1958-1972)

شكلت ثورة 14 تموز 1958م (العبيدي، 2013، ص76)، نقطة تحول جذرية في مسار العلاقة بين العراق والشركات النفطية الأجنبية، إذ أطاحت بالنظام الملكي الذي حافظ على تحالف وثيق مع الشركات الأجنبية لثلاثة عقود، فجاءت الحكومة الجديدة برئاسة عبد الكريم قاسم (الزركلي، 2002م، ص54) وهي تحمل رؤية مختلفة جذرياً لملف النفط، تجلت في خطابها السياسي الذي أكد على ضرورة استعادة السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، فلم تكن هذه الرؤية مجرد شعارات سياسية، وإنما تحولت إلى سياسات عملية عندما أصدرت الحكومة في كانون الثاني 1960 القانون رقم 80 الذي سحب بموجبه 99.5% من الأراضي الممنوحة للشركة، محتفظاً لها فقط بالحقول المنتجة فعلياً (ديب، ص134)، هذا القرار الجريء لم يكن وليد اللحظة، وإنما جاء نتيجة تراكم وعي وطني وإدراك متزايد بأن الهيمنة الأجنبية على النفط تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية المستقلة، حيث أن الشركة كانت تحتكر مساحات شاسعة من الأراضي دون استثمارها، بينما تمنع الحكومة من منحها لشركات أخرى، ردت الشركة على هذا القرار بحملة ضغط دولية شرسة، مستغلة علاقاتها الوثيقة مع الحكومات الغربية، حيث حاولت إقناع واشنطن ولندن بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، لكن الحكومة العراقية صمدت أمام هذه الضغوط، مدعومة بتأييد شعبي واسع وتضامن عربي متنامٍ، خاصة بعد تأسيس منظمة الأوبك عام 1960م (قاسم، 2015م، ص42)، التي وجد العراق فيها منبراً دولياً للدفاع عن حقوق الدول المنتجة، ففي أعقاب انقلاب 8 شباط 1963م (الزهيري، 2012م، ص254)، شهد الملف النفطي تطورات جديدة، إذ حاولت الحكومة الجديدة اتباع سياسة أكثر اعتدالاً تجاه الشركات، خوفاً من العزلة الدولية في ظل الظروف السياسية المضطربة، لكن الضغوط الشعبية والنقابية حالت دون أي تراجع عن مكتسبات القانون رقم 80، بل إن السنوات اللاحقة شهدت تصاعد المطالبات بالتأميم الكامل، خاصة مع صعود التيارات القومية واليسارية التي جعلت من النفط قضية مركزية في خطابها السياسي، ومن التحليلات المهمة لهذه المرحلة أنها كشفت عن تعقيدات التحول من مرحلة المطالبة بالحقوق إلى مرحلة إدارتها عملياً، إذ واجهت الحكومة العراقية تحديات كبيرة في تطوير الحقول التي استعادتها، بسبب نقص الخبرات الفنية والقيود التكنولوجية التي فرضتها الشركات عبر احتكارها للتقنيات والأسواق. وقد تجلى هذا التحدي بوضوح في محاولات العراق تطوير حقل الرميلة الشمالي الذي استرده بموجب القانون رقم 80، حيث واجه صعوبات فنية كبيرة اضطرته في النهاية إلى التعاقد مع شركة سوفيتية عام 1967 (التميمي، 2022م، ص29)، في خطوة مثلت بداية انفتاح العراق على الخبرات غير الغربية في مجال النفط، وبلغت عملية استعادة السيادة النفطية ذروتها مع صعود حزب البعث إلى السلطة عام 1968م (شاهين، 2014م، ص27)، إذ أعلنت الحكومة الجديدة عن نيتها المضي قدماً في تأميم النفط كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز الاستقلال الوطني، ولم يكن القرار متسرعاً، بل سبقه إعداد دقيق شمل بناء الكوادر الفنية وتطوير البنية التحتية النفطية، إذ أنشأت الحكومة شركة النفط الوطنية العراقية عام 1964م (الزهيري، 1966-1968، ص266)، كأداة لإدارة القطاع النفطي، اذ فتحت

الحكومة العراقية افاقا جديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على التخطيط المركزي. أكد الدستور المؤقت لعام 1968 التزام العراق بالاشتراكية، وهو ما جسدته استراتيجية التخطيط الشامل في تنفيذ البرامج الاقتصادية ودعم القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي الأول من حزيران 1972م (الزبيدي ،2013م، ص632)، أعلن الرئيس أحمد حسن البكر قرار تأميم النفط العراقي، منهياً بذلك خمسة وأربعين عاماً من الهيمنة الأجنبية المباشرة على أهم ثروة وطنية، ولم يكن التأميم مجرد قرار إداري، بل مثّل تتويجاً لنضال طويل خاضه الشعب العراقي بمختلف شرائحه، من العمال الذين أضربوا عام 1946، إلى المثقفين الذين كشفوا زيف الاتفاقيات، إلى السياسيين الذين واجهوا الضغوط الدولية، ردت الشركات الأجنبية وحكوماتها بمحاولة عزل العراق نفطياً، إذ قاطعت شركات النقل العالمية نقل النفط العراقي، ورفضت المصارف الدولية التعامل مع عائداته، كما حظرت واشنطن تصدير المعدات النفطية إلى العراق، لكن العراق تمكن من تجاوز هذه العقبات عبر تعاونه مع دول الكتلة الشرقية والدول الصديقة، حيث نجح في تصدير أول شحنة نفط مؤمم في تشرين الأول 1972، محققاً بذلك أحد أهم أهداف الثورة في مجال السيادة الاقتصادية (السماك ، ص91).

من التحليلات العميقة لهذه المرحلة أنها كشفت عن تحول جوهري في موازين القوى بين الدول المنتجة والشركات متعددة الجنسيات، إذ أثبت العراق أن بإمكان دولة نامية أن تنتزع سيادتها على مواردها الطبيعية رغم كل التحديات، كما أظهرت التجربة العراقية أن التأميم ليس نهاية الطريق، وإنما بداية مرحلة جديدة من التحديات تتعلق بإدارة هذه الثروة بشكل فعال، إذ واجه العراق صعوبات تقنية وتسويقية في السنوات الأولى بعد التأميم، لكنه تمكن تدريجياً من تطوير قدراته الذاتية، ومن الدروس المهمة الأخرى أن قرار التأميم لم يكن انعزالياً، حيث تلقى العراق دعماً كبيراً من دول الأوبك، كما أن تجربته شجعت دولاً أخرى على اتخاذ خطوات مماثلة. كل هذه العوامل جعلت من تجربة العراق مع التأميم نموذجاً يحتذى في العالم النامي، رغم ما اعتراها من صعوبات لاحقة في إدارة هذه الثروة بشكل عادل وفعال.

وفي ١٤ اذار ١٩٢٥ وافقت الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية امتياز نفط ولاية الموصل وبغداد وبغض النظر عن المساهمين في الشركة فقد كانت بريطانيا هي والمسيطر الوحيد على الشركة، مما أثار الشركات الأمريكية التي احتجت ورفضت التسليم بهذا الأمتياز، ولم تعبأ بريطانيا بهذا الاحتجاج، ونتيجة للتقارير التي بعثها احد الجيولوجيين التابعين لشركة ستاندرد الأمريكية بالتحري في العراق عام ١٩٢٦ في ولاية الموصل عن احتمال وجود النفط بكميات كبيرة(٤٥)،أخذت الشركات الأمريكية تقلل من نسبة مطالبها في الانضمام لشركة النفط التركية،حتى في مفاوضات مع شركة النفط التركية عام ١٩٢٧ (الصباحي ، 2019 ، ص873)

11. المبحث الرابع: تداعيات التأميم وإعادة تشكيل السياسة النفطية العراقية

مثّل قرار التأميم التاريخي عام 1972م، تحولاً جذرياً في مسار الاقتصاد العراقي والعلاقات الدولية، إذ انتقل العراق من حالة التبعية للشركات الأجنبية إلى مرحلة جديدة من الاستقلال في صنع القرار النفطي، وقد برزت تداعيات هذا القرار على عدة مستويات، بدءاً من الجانب الاقتصادي حيث شهدت الموازنة العامة للدولة زيادة غير مسبوقة في الإيرادات بعد أن أصبحت عائدات النفط بالكامل تحت سيطرة الحكومة العراقية، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً في أعقاب حرب أكتوبر 1973، فقفزت أسعار النفط من 3 دولارات للبرميل إلى حوالي 12 دولاراً (سليتر، 2016م، ص9)، إلا أن هذه الطفرة المالية جاءت مصحوبة بتحديات كبيرة في إدارة هذه الثروة المفاجئة، إذ واجهت الدولة نقصاً حاداً في الكوادر الفنية المؤهلة والخبرات الإدارية اللازمة لتشغيل الصناعة النفطية بكفاءة، مما اضطرها للاعتماد على الخبرات السوفيتية (ديب، ص462)، ومن التحليلات المهمة لهذه الفترة أنها كشفت عن مفارقة غريبة، إذ تمكن العراق سياسياً من استعادة سيطرته على موارده الطبيعية، لكنه ظل معتمداً تقنياً على الخبرات الأجنبية، وعلى الصعيد الدولي، أحدث التأميم العراقي زلزالاً في علاقات القوى داخل صناعة النفط العالمية، حيث شجع دولاً أخرى على اتخاذ خطوات مماثلة، كما حدث في الجزائر وفنزويلا وليبيا، وأصبح العراق لاعباً رئيسياً في منظمة الأوبك، حيث قاد مع السعودية وإيران سياسة

استخدام النفط كسلعة استراتيجية في الصراع العربي-الإسرائيلي، كما أخذت دول الأوبك تكافح من أجل المشاركة في ملكية الشركات الأجنبية العاملة في مجال استخراج النفط (السليم، 2014م، ص45)، لكن هذه المكانة الجديدة جاءت مصحوبة بضغوط دولية هائلة، إذ عملت الدول الغربية على عزل العراق نفطياً عبر مقاطعة شركات النقل العالمية للنفط العراقي، وفرض قيود على تصدير المعدات والتكنولوجيا النفطية إليه (الدليمي، ص137)، لكن هذه الجهود باءت بالفشل بسبب حاجة أوروبا واليابان الماسة إلى النفط في ظل أزمة الطاقة العالمية، ومن التحليلات الجوهرية لهذه المرحلة أنها أظهرت حدود القوة الأمريكية في مواجهة إرادة الدول المنتجة، كما كشفت عن تحول في التحالفات الدولية إذ وجد العراق دعماً غير متوقع من دول الكتلة الشرقية وحتى بعض الشركات الغربية الصغيرة التي تجاوزت المقاطعة الرسمية لتعمل مع العراق، وفي الجانب الداخلي، أدت الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية إلى تحولات عميقة في هيكل الاقتصاد العراقي، حيث أطلقت الحكومة سلسلة من المشاريع التنموية الكبرى في الصناعة والزراعة والبنية التحتية، لكن هذه الطفرة الاقتصادية جاءت معها مخاطر "المرض الهولندي" (مجموعة من الباحثين، 2016م، ص76)، إذ أدى تدفق العملات الأجنبية إلى ارتفاع قيمة الدينار العراقي وإضعاف القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، وبدأ القطاع النفطي يطغى على القطاعات الإنتاجية الأخرى، كما أدت السيولة المالية الكبيرة إلى تفشي ظواهر الفساد والهدر في المشاريع الحكومية (Shafiq, 2005, p2)، واستخدمت هذه الموارد لتعزيز السيطرة المركزية من خلال شبكة معقدة من المحسوبيات والعلاقات، إذ تم توجيه جزء كبير من العائدات لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل طريق الحج البري الذي ربط العراق بالمملكة العربية السعودية (مجموعة مؤلفين، 1982، ص51-65)، ومشروع تصفية مياه شط العرب لكن هذه المشاريع التنموية لم تكن محايدة سياسياً، فقد ركزت بشكل ملحوظ على المناطق الموالية للنظام، بينما ظلت بعض المناطق الأخرى، خاصة تلك ذات الغالبية الشيعية في الجنوب، تعاني من نقص نسبي في الخدمات الأساسية (غراهام إي فولر، 2021م، ص60-63)، هذا النموذج من الحكم الذي اعتمد على "الاقتصاد السياسي للريع (نعمة، 2014م، ص94) " أدى إلى تآكل المؤسسات الرسمية لصالح شبكات المحسوبية الشخصية، إذ أصبحت القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى تتخذ في دوائر ضيقة بعيداً عن أية مساءلة مؤسسية، ومن الناحية الاجتماعية، خلقت سياسات توزيع الثروة النفطية تحولات عميقة في بنية المجتمع العراقي، فمن ناحية، أدى ارتفاع الدخل الفردي (قفز دخل الفرد من 382 دولار عام 1972 إلى 2726 دولار عام 1979) (داويشه، 2024م، ص210) إلى تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة لشرائح واسعة من السكان، مع توسع الطبقة الوسطى الجديدة المرتبطة بالدولة وبالقطاع العام، لكن من ناحية أخرى، ساهمت هذه السياسات في تعميق الانقسامات الاجتماعية، حيث استفادت بعض الفئات والمناطق بشكل غير متناسب من عائدات النفط، بينما ظلت فئات أخرى تعاني من التهميش النسبي، وتجدر الإشارة إلى أن العراق ومع مطلع الثمانينيات امتلك أعلى نسبة بين الدول العربية من حيث عدد المصافي النفطية ومن حيث الطاقة التكريرية (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2017م، ص25) .

يمكن القول أن تجربة التأميم العراقي كانت لحظة فارقة في صراع الدول النامية مع الشركات متعددة الجنسيات، حيث نجحت في انتزاع الحقوق لكنها كشفت تعقيدات مرحلة ما بعد التأميم، تحوّل التحدي من مواجهة الهيمنة الأجنبية إلى بناء نظام وطني كفء لإدارة الثروة، ظل هذا الإرث يؤثر في السياسة النفطية العراقية، متأرجحة بين جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على السيطرة الوطنية، والدرس الأهم أن التأميم وحده لم يكفِ، وإنما تطلب إصلاحات مؤسسية وسياسية لتحقيق تنمية حقيقية.

12. الخاتمة:

في ختام هذا البحث حول النفط والسيادة: دور الشركات الأجنبية في رسم سياسة العراق المعاصر (1927-1972)، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- مثلت الفترة (1927-1972) مرحلة حاسمة في تاريخ العراق الحديث، إذ تحول النفط من مجرد ثروة طبيعية إلى عامل جيوسياسي حاسم في تشكيل السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.
- كشفت الدراسة أن الشركات الأجنبية، وخاصة الشركة التركية للبترول، لم تكن جهات اقتصادية فحسب، وإنما لعبت دوراً سياسياً عميقاً في رسم ملامح الدولة العراقية الفتية عبر آليات متعددة شملت الضغوط المباشرة والهيمنة على القرار الاقتصادي.
- أظهر البحث التطور التدريجي في موقف العراق من الهيمنة الأجنبية، من مرحلة القبول بالشروط المجحفة في عشرينيات القرن الماضي، إلى مرحلة المطالبة بالإصلاح في الأربعينيات والخمسينيات، وصولاً إلى التأميم الكامل في السبعينيات.
- كشفت تجربة التأميم عن تحول جذري في موازين القوى بين الدول المنتجة والشركات متعددة الجنسيات، إذ أثبت العراق أن بإمكان الدول النامية انتزاع سيادتها على مواردها الطبيعية.
- بينت الدراسة أن التأميم لم يكن نهاية المطاف، بل بداية مرحلة جديدة من التحديات المتعلقة بإدارة الثروة النفطية، إذ واجه العراق صعوبات تقنية وإدارية في المرحلة الانتقالية.
- أظهر البحث أن النضال من أجل السيادة النفطية كان نتاج تراكم نضالي شاركت فيه مختلف فئات الشعب العراقي، من العمال إلى المثقفين إلى السياسيين، عبر مسيرة امتدت لعقود.
- كشفت التجربة العراقية عن التفاعل المعقد بين العامل الاقتصادي والعامل السياسي، إذ أصبح النفط أداة للصراع على السلطة والنفوذ داخلياً وخارجياً.
- بينت الدراسة أن قرار التأميم جاء في سياق إقليمي ودولي متغير، إذ وجد العراق دعماً من دول الأوبك والكتلة الشرقية، مما ساعده على تجاوز العقبات التي وضعتها الدول الغربية.
- أظهر البحث أن تجربة العراق مع النفط تقدم نموذجاً لدراسة إشكاليات التنمية في الدول الريعية، والعلاقة المعقدة بين الاستقلال السياسي والتبعية الاقتصادية.

13. التوصيات:

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة حول تأثير الشركات الأجنبية في الاقتصاديات النامية.
- إنشاء مركز أبحاث متخصص لتوثيق تجربة العراق النفطية، يجمع بين الأرشيف التاريخي والتحليل الاقتصادي، ليكون مرجعاً للأجيال القادمة وللباحثين.
- تطوير مناهج تعليمية تعكس تجربة العراق مع النفط، لتعزيز الوعي الوطني بأهمية الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها بفعالية.
- اعتماد معايير الشفافية في إدارة الموارد النفطية، لضمان الاستفادة المثلى من العائدات النفطية وتجنب أخطاء الماضي.
- تعزيز التعاون مع الدول المنتجة للنفط ومنظمات الطاقة الدولية لتبادل الخبرات وتطوير السياسات النفطية التي تحقق التوازن بين المصالح الوطنية والمتطلبات الدولية.

14. المصادر والمراجع

1. وجدان كارون فريح التميمي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار تأميم النفط العراقي عام 1972 في ضوء الوثائق الأمريكية، مجلة وميض الفكر للبحوث، العدد13، تاريخ2022م.

2. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012م.

3. عادل الغفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954، مطبعة الانتصار، بغداد، الطبعة الأولى، 1984م.
4. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952م، طبع بمساعدة جامعة بغداد، بغداد، الطبعة الأولى، 1980م.
5. محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2010م.
6. عضيد داويشه، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، تر: سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى، 2024م.
7. أحمد ساجر جاسم الدليمي، سياسة النفط في العراق خلال الحكم العارفي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2019م.
8. كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2013م.
9. حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية 1921-2013، شركة العارف للأعمال، بيروت، الطبعة الاولى،2013م.
10. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة, 2002م.
11. مأمون أمين زكي، إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي 1921-1958، دار الحكمة، لندن، الطبعة الأولى، 2020م.
12. زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق 1966-1968، دار أسامة، عمان، الطبعة الأولى، 2012م.
13. روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، تر: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016م.
14. نايف حطاب السليم، أنسنة الاستعمار حروب صليبية وإرهاب إمبريالي، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014م.
15. محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والاعلام، العراق، الطبعة الأولى، 1981م.
16. شموئيل سيجف، المثلث الإيراني، تر: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2016م.
17. محمود شكر شاهين، من قيادة الميدان إلى قيادة الاستخبارات في الحرب، م دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014م.
18. عمر إياد عبد الحميد، سياسة بريطانيا تجاه العراق 1939-1942م، مجلة مداد الآداب، العدد38، تاريخ2025م.
19. زيد رحمان عبود، الأوضاع الاقتصادية في العراق 1921-1945م، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2023م.
20. عمر جمعة العبيدي، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
21. قحطان حميد كاظم، العنبكي، وزارة الداخلية العراقية 1939-1958، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، 2007م.
22. أسعد فرحات فادي، حدث في مثل هذا اليوم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 2018.
23. م. شرر فريدريك، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تر: علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة الأولى، 2001م.
24. غراهام إي فولر؛ رند الرحيم فرانك، الشيعة العرب المسلمون المنسيون، تر: غيث يوسف محفوض، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى، 2021م.
25. محمود قاسم، مفاهيم عصرية، دار البستاني للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2015م.
26. محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958، بيروت، الطبعة الأولى، 1965م.
27. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي، تر: مصطفى نعمان أحمد، المكتبة العصرية، بغداد، الطبعة الأولى، 2006م.
28. مجموعة من الباحثين، العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2016م.
29. مجموعة مؤلفين، المواصلات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1982.
30. زهير المخ، العراق الهاشمي 1921-1958، أي-كتب، لندن، الطبعة الأولى، 2024م.
31. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية الحاضر والمستقبل، الكويت، 2017م.
32. أديب نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2014م.

33. الصباحي ، عيدان شبيب سليم. (2019). الصراع البريطاني – الأمريكي على نفط العراق خلال العهد الملكي .*مجلة كلية التربية* .(3)*3*
https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss3.963

34. Tariq Shafiq, Iraq oil plans and policy (MEES) middle east economic survey, No. 31, 2005.

المصادر مترجمة

1. Al-Tamimi, W. K. F. (2022). *The Position of the United States of America on the Nationalization of Iraqi Oil in 1972 in Light of American Documents*. *Wameedh al-Fikr Journal for Research*, (13).
2. Al-Hamdani, D. S. (2012). *Iran's Policy Toward Neighboring Countries*. Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution, 1st ed.
3. Al-Ghafuri, A. K. (1984). *Public Opposition Parties in Iraq 1946–1954*. Baghdad: al-Intisar Press, 1st ed.
4. Khalil, N. A. (1980). *The Political History of Oil Concessions in Iraq 1925–1952*. Baghdad: Published with the support of the University of Baghdad, 1st ed.
5. Khitawi, M. (2010). *Multinational Oil Companies and Their Impact on International Relations*. Damascus: Raslan Foundation Press, 1st ed.
6. Dawisha, A. (2024). *Iraq: A Political History from Independence to Occupation* (S. Talib, Trans.). Beirut: Al-Rafidain Center for Dialogue, 1st ed.
7. Al-Dulaimi, A. S. J. (2019). *Oil Policy in Iraq during the Arif Rule*. Amman: Dar al-Akademiyoun for Publishing and Distribution, 1st ed.
8. Dib, K. (2013). *A Brief History of Iraq: From the 1920 Revolution to the American Wars, Resistance, Liberation, and the Establishment of the Second Republic*. Beirut: Dar al-Farabi, 1st ed.
9. Al-Zubaidi, H. L. K. (2013). *Encyclopedia of Iraqi Politics 1921–2013*. Beirut: Al-‘Aref for Business, 1st ed.
10. Al-Zarkali, K. (2002). *al-A‘lam*. Beirut: Dar al-‘Ilm li al-Malayin, 15th ed.
11. Zaki, M. A. (2020). *Iraq’s Diplomatic Achievements during the Monarchy 1921–1958*. London: Dar al-Hikma, 1st ed.
12. Al-Zuheiri, Z. A. (2012). *Abd al-Rahman Arif and His Political Role in Iraq 1966–1968*. Amman: Dar Osama, 1st ed.
13. Slater, R. (2016). *Oil Power and the Shift in the Global Balance of Power* (M. F. Khidr, Trans.). Cairo: Hindawi Foundation, 1st ed.
14. Al-Salim, N. H. (2014). *Humanizing Colonialism: Crusades and Imperial Terrorism*. Amman: Dar al-Mu‘taz, 1st ed.
15. Al-Sammak, M. A. (1981). *Iraqi Petroleum between Foreign Control and National Sovereignty*. Baghdad: Ministry of Culture and Information, 1st ed.
16. Segev, S. (2016). *The Iranian Triangle* (G. al-Sa‘di, Trans.). Amman: Dar al-Jalil, 1st ed.
17. Shahin, M. S. (2014). *From Field Command to Intelligence Leadership in War*. Amman: Dar al-Akademiyoun, 1st ed.
18. Abdul Hamid, O. I. (2025). *Britain’s Policy toward Iraq 1939–1942*. *Madad al-Adab Journal*, (38).

19. Aboud, Z. R. (2023). *The Economic Situation in Iraq 1921–1945* (Master's thesis). College of Education for Human Sciences, University of Babylon.
20. Al-'Ubaydi, O. J. (2013). *The Structural Problem of Political Systems in Arab Republics*. Amman: Dar al-Jinan, 1st ed.
21. Al-'Anbaki, Q. H. K. (2007). *The Iraqi Ministry of Interior 1939–1958* (Doctoral dissertation). University of Baghdad, College of Education.
22. Farhat, A. F. (2018). *It Happened on This Day*. Beirut: Dar al-Fikr, 1st ed.
23. Frederic, M. S. (2001). *A New Look at Economic Growth and Its Relation to Technological Innovation* (A. Abu 'Amsha, Trans.). Saudi Arabia: Obeikan Library, 1st ed.
24. Fuller, G. E., & Rahim, R. (2021). *The Forgotten Arab Shi'a Muslims* (G. Y. Mahfouz, Trans.). Beirut: Al-Rafidain Center for Dialogue, 1st ed.
25. Qasim, M. (2015). *Modern Concepts*. Beirut: Al-Bustani Publishing, 1st ed.
26. Kubbah, M. M. (1965). *My Memoirs in the Heart of Events 1918–1958*. Beirut, 1st ed.
27. Marr, P. (2006). *The Modern History of Iraq: The Monarchical Era* (M. N. Ahmad, Trans.). Baghdad: al-'Asriyya Library, 1st ed.
28. Group of Researchers. (2016). *Globalization, Capitalism, and Their Impact on the Economies of Developing Countries*. Amman: Academic Book Center, 1st ed.
29. Group of Authors. (1982). *Transportation in the Arab World*. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1st ed.
30. Al-Mukh, Z. (2024). *Hashemite Iraq 1921–1958*. London: I-Kutub, 1st ed.
31. OAPEC (Organization of Arab Petroleum Exporting Countries). (2017). *The Development of the Oil Refining Industry in Arab Countries: Present and Future*. Kuwait.
32. Na'mah, A. (2014). *The Rentier State and the Arab Spring*. Beirut: Dar al-Farabi, 1st ed.
33. Al-Sabbahi, Aidan Shabib Salim. (2019). The British-American Conflict over Iraqi Oil During the Monarchy. Journal of the College of Education 3(3).
https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss3.963
34. Tariq Shafiq, Iraq oil plans and policy (MEES) middle east economic survey, No. 31, 2005.